**ثانيا: التسجيل الحيوي**

بدأت السجلات المدنية الالزامية للمواليد والوفيات والولادات الميتة في الدول الاسكندنافية منذ القرن السابع عشر فب فنلندا سنة 1628 والدنمارك 1646 والنرويج سنة 1658 والسويد 1686 واصبحت مألوفة في القرن التاسع عشر .

اصبحت الاحتفاظ بالسجلات المحلية للأحداث الحيوية مألوفا لرجال الدين الاوربيين في اوقات مختلفة من القرن الخامس عشر الى القرن الثامن عشر وفي الغالب حث عليها اساقف الابرشيات اولا واصبحت من متطلبات الملكية اخيرا, وكثيرا ما تفتقر اليه السجلات الكنسية هو نقص الاحداث الحيوية اذ يندر وجود تدقيق في الجهد الفردي لحفظ السجل فربما كان رجل الدين يحفظ سجل الابرشية بالطريقة التي كان يحفظ بها مفكرته اليومية ولعل الحركة الانفصالية البروتستانتية اسهمت في نقص حصر الاحداث الحيوية فكانت الكنيسة منذ تأسيسها تولي الاهتمام في تسجيل الاحداث الدينية الضرورية في سجلاته نحو حالات العماد والدفن من غير الولادات والوفيات الامر الذي قلل كثيرا من القيمة الديموغرافية لسجلات الابرشية في بريطانيا منذ اواخر القرن الثامن عشر كما ان النظام الكنسي اضحى عاجزا عن قدرته في التغلب على مشاكل الزيادة السريعة للسكان, وعن طريق جهود الدكتور وليم فار اصبح تسجيل الاحداث الزاميا في انكلترا وويلز عام 1874.

ان الاحصاءات الحيوية تقدم وصفا لعدد وخصائص الاحداث الحيوية التي تحدث لسكان دولة او اقليم ما في اوقات محدودة اما تعداد السكان فهو يعطي صورة عن السكان وخصائصهم عند زمن معين اما الاحصاءات الحيوية فهي اداة لقياس الدينامية والحركية التي تطرأ باستمرار على السكان.

نظام التسجيل الحيوي: هو التسجيل الرسمي والتقرير الاحصائي لجمع واعداد وتحليل وعرض وتوزيع الاحصاءات المتعلقة بالأحداث الحيوية التي تتضمن المواليد احياء, الوفيات, ووفاة الاجنة والزواج والطلاق والتبني والاعتراف الشرعي والانفصال الرسمي. اذ يشمل التسجيل الحيوي على المتغيرات الاتية:-

1. المولود الحي: وتشمل بيانات عن المولود ونوعه وترتيبه واسمه وتاريخ الولادة ومكان الولادة وتاريخ التسجيل كما يتضمن معلومات عن الوالدين نحو محل الاقامة وتاريخ الزواج والمهنة والحالة التعليمية والديانة والجنسية والعمر.
2. الوفاة: وتتضمن بيانات عن المتوفي كالعمر والجنس ومكان الاقامة المعتاد والحالة الزواجية وعدد الاطفال والديانة وتشمل ايضا حالة الوفاة وتاريخها ومكان وقوعها وسببها وتاريخ تسجيلها.
3. وفاة الاجنة: وتشمل بيانات مشابه لتك التي جمعت عن المولود الحي فضال عن بعض البيانات عن حالة وفاة الجنين, وتجدر الاشارة الى ان هذه التسمية عامة تشمل وفاة الجنين في الاعمار المختلفة قبل الولادة لذا ينبغي التمييز بين الاجهاض والولادة الميتة, فالإجهاض هو وفاة الجنين في عمر اقل من (28) اسبوعا (7 اشهر) ووزن اقل من 1000 غرام علما ان بعض الكتب الطبية قللت عمر الجنين المجهض الى (20) اسبوعا (5 اشهر) ووزن 500 غرام, اما الولادة الميتة فتشير الى الطفل الذي يخرج من جوف امه بعد 28 اسبوعا من الحمل ولم يتنفس او تظهر عليه اي علامة للحياة.
4. الزواج Marriage : ويتضمن بيانات عن مكان عقد الزواج بين الزوجين وتاريخه وعمر الزوجين ومكان الاقامة المعتاد والمهنة والحالة التعليمية وعدد مرات الزواج السابقة والديانة.
5. الطلاق: وتضم بيانات مماثلة لتلك التي جمعت في حالة الزواج فضلا عن تاريخ الزواج. وفي بعض الدول ولاسيما المتقدمة يتسع مجال جمع البيانات ليشمل الانفصال بين الزوجين دون طلاق والغاء الزواج وتبني الاطفال.

ينبغي ان يشمل التسجيل الحيوي جميع السكان في الدولة وتقع المسؤولية الاساسية للإبلاغ عن الحدث الحيوي على عاتق الاهل والاقارب او بعض الجهات المحلية كالمختار او الطبيب او القابلة, ولكل دولة نظامها الخاص بالتسجيل الحيوي والنظام الجيد هو الذي يساعد على الابلاغ بعد اقصر وقت ممكن من حدوث الحدث ويسمح بنشر البيانات والجداول الاحصائية دوريا وبشكل سريع ومنظم.

ضمانا لدقة التسجيل يتطلب مراعات عدة اعتبارات منها وجود القانون الملزم وقيام مؤسسات رسمية لديها اجهزة وملاكات فنية تتولى مسؤولية التسجيل الحيوي ومكاتبها فضلا عن اقامة الفرصة لا فراد المجتمع بمراجعة مكاتب التسجيل وتيسير الاجراءات الرسمية بسهولة.

التسجيل الحيوي في الوطن العربي شأنه شان الدول النامية يفتقر كثيرا الى الشمولية والدقة وقلة المعطيات اذ لا يساعد على قياس اتجاه الحركة الطبيعية والمكانية للسكان ويعزى ذلك لسببين هما: قلة الالتزام الفردي بالتبليغ عن الاحداث الحيوية وخاصة افراد المجتمع الريفي الذين مازالوا تقليدين لا يعطون اهمية كبيرة للتسجيل الحيوي ولا يتحسسون بأهمية دقة بيانات التسجيل, وثانيهما هو تقصير بعض الدول في متابعة تنفيذ نظمها فلا تطالب المواطنين بشهادة الميلاد والوفاة وعقد الزواج والطلاق, وعلى الرغم من ادراك المؤسسات الحكومية اهمية تلك البيانات واصدارها التعليمات اللازمة بالتبليغ عن حدوث الولادة في مدة اقصاها (3) ايام والوفاة يوم واحد كما هو الحال في العراق الا ان عدد من المواطنين خاصة ابناء المجتمع الريفي لا يلتزمون بذلك اذ لا يسجلون الاحداث الا عند الحاجة اليها ومن يتتبع سجلات عقد الزواج في المحاكم الشرعية قبل1978يجد ارتفاع عقود الزواج الرسمية في الاشهر السابقة لأداء فريضة الحج فكثير من المسنين تزوجوا عرفيا الا ان متطلبات الحج تلزمهم بإجراءات رسمية ومنها عقد الزواج لهذا يحصل تراكم في عقود الزواج من الاسر التي مضى على زواجها العرفي عدد من السنين ومن عقود الزواج الرسمية الحديثة.

لغرض تلافي هذه الاسباب لابد من نشر الثقافة السكانية في المناهج التعليمية ووسائل الاعلام وعلى الجهات المعنية تشريع واصدار القوانين بغية الزام المواطنين بالتبليغ عن الاحداث الحيوية بأقرب وقت ممكن.

المصدر: حسن محمد حسن, السكان, ص32- 36.